



عليكم بالربا !

لقطع رقاب أعدائكم :

كتاب التلمود : كتاب إجرامي .. لأنه يبيع لأى يهودى أن يفعل أى شيء ضد أى إنسان ، مادام من غير اليهود .. فالزنا والسرقة والربا كلها مستباحة لليهودى ضد المسيحيين والمسلمين !
وليس لليهودى أن يأخذ الربا من يهودى آخر .. إنما الربا فقط من غير اليهود !

ترجمة : د. يوسف نصرالله



بريشة ، رؤوف رافقت

١٣

■ جاء في التلمود أن الله لا يغفر ذنباً لليهودى يرد للأذى ماله المفقود وغير جائز رد الأشياء المفقودة من الأجانب (سنهدين ص ٦٧)

وقال الرابي موسى غير جائز رد الأشياء المفقودة إلى الكفرة والوثنيين وكل من اشغل يوم السبت .

إذا دل أحد اليهود على نحل وجود يهودى آخر هارباً لمسلم دفع دين بطلبه به أجنبي فلا يحكم عليه بالإعدام كالمبلغ بأمر كاذب لأن اليهودى مدينون في الحقيقة غير أن هذا البلاغ يمسد كفارة من المبلغ ومثله مثل من يرد الأشياء المفقودة لأجنبي فيلزم المبلغ في هذه الحالة أن يدفع لليهودى المبلغ عنه قيمة الضرر الذى لحقه من ذلك البلاغ

وقال الرابي (جيريكام) إذا نكس أجنبي سداً محرراً على يهودى يدين ما ووجد يهودى لبيعت رده إليه لأن الدين يسلط بوجوده السند تحت يد يهودى وإذا قال من وجدته إني أردت لصاحبه احتراماً لاسم الله ونأدية للحق فيلزم الرد عليه بما يأتى وهو « إذا أردت أن تحترم اسم الله فادفع الدين من مالك »

ومعنى احترام اسم الله لدى اليهود وتجيده السعى في علو شأن الديانة اليهودية بواسطة إصلاح الظواهر ولو كانوا أشراراً في الباطن .

وقال المساحام (وش) المشهور من يرد شيئاً مفقوداً لأجنبي فقد اعتبره في درجة الإبرائيل .

وقال موسى بن ميسون : يذنب اليهودى إذا رد للأذى ماله المفقود لأنه يفتله هذا بقوى الكثرة ويظهر اليهودى بذلك أنه يحب الوثنيين ومن أحجم فقد أبغض الله

١٤

■ تلزم شريعة موسى الفنى أن يساعد اللئيم بإعطائه بعضاً من أمواله على سبيل الهبة أو بمجرده عارية الاستهلاك .

وعارية الاستهلاك هي أن المعير ينقل إلى المستعير ملكية شيء يلزم المستعير بتعويضه بشيء آخر من عين نوعه ومقداره وحسنه بعد البعد المثق عليه وليس من العدل أن يسترد المعير من المستعير أكثر مما أعطاه لأن الشيء المستعار لم يزد في أموال المستعير باستعماله وليس للمعير الحق في طلب زيادة عما أعطاه لأنه لو حصل ذلك منه بكون من لبيل الربا . ولكن قد تحصل عانة ضرر للمعير بسبب منعه عن وضع يده موقفاً على الأشياء ، تعلفه وعدم استعمالها لتلفته المخصوصة أو تكون الأشياء المذكورة عرضة للخطر عند المستعير أو يجرم صاحبها من الكسب بسببها أو يحصل

هذا الأمر الأخير إذا كانت الأشياء من الأشياء ذات القرة) فكل هذه الأحوال يسوغ للمعير أن يطلب زيادة عن قيمة ما أعطاه لأنه في الحقيقة أعطى زيادة عن الشيء المعطى . فإذا أعطى المستعير قيمة الضرر أو الحرمان الذى حصل من العارية تكون الفوائد قانونية وإذا زادت عن ذلك ففنى الربا .

ولو اتبعنا الأصل الطبيعي في الأشياء لوجدنا أن الفقد ليست من الأشياء التى جعلتها الطبيعة تنتج غاراً إلا أنه في حالته ما إذا حصل ضرر للمعير بسبب حرمانه من ماله مؤقتاً يجوز إعطائه فوائد في مقابل ذلك . ولكن يلزم أن تكون الفوائد في الأحوال المذكورة قانونية ومناسبة ويلزم معاملة اليهودى وغيره حال الاقتراض بالسوية وقد صرح الله تعالى لبني إسرائيل عند دخولهم أرض كنعان أن يأخذوا من أهلها الأجانب زيادة عن قيمة الشيء المستعار ولو كانت

العارية مجرد عارية استعمال غير أن الله صرح بذلك في أحوال مخصوصة وأمر أن تكون الفوائد المطلوبة مناسبة لحالة الأجنبي ولقيمة الشيء المعطى إليه وإلا لكان الأمر من قبيل انتهاز فرصة فقر القريب لسلب أمواله ونهبها بدون حق ولكن تحول المخاضات هذا الجواز إلى الأمر وعرضاً عن قولهم إن موسى سعى بأخذ الفائدة إذا أقرض اليهودى مسيحياً أو مسلماً مالا تالوا يجب أخذ تلك الفائدة .

وكتب موسى بن ميسون : أمرنا الله بأخذ الربا من المسيحي أو المسلم وألا نقرضه شيئاً إلا بالربا .

ويدون ذلك تكون مساعدته مع أنه من الواجب علينا ضرره ولو ساعدنا هو في هذه الحالة (بأخذنا منه الفوائد والربا) . أما الربا لحرم بين الإسرائيليين بعضهم لبعض وادعى أحد المساحام أن أقوال موسى بخصوص الربا صدرت بصيغة الأمر . وجاء في التلمود « غير مصرح لليهودى أن



يفرض الأجنبي إلا بالربا « وقرر ذلك أيضا الحاخام (ليل بن جرسون) رجلة من الحاخامات ومع علم اليهود علم البهين أن موسى لم يصح إلا بالفوائد القانونية المناسبة للأحوال قد حُفروا أقواله وغيرها. وقرر العالم بشي الشهير أن الحاخامات لا يصححون بأخذ فوائد غير قانونية من اليهود حتى يشك من العيشة

وقال في موضع آخر موجهاً أقواله لليهود «جاءته بين أيديكم تكفي بأمواله» أي مصرح لكم بزيادة قيمة الفوائد واستعمال الربا وإرتكاب السرقة والتهب مع الأمي لأن حياته وأمواله في أيديكم.

رجاء في التلوه أن (صوميل) أجاز للحاخامات أن يطلبوا الربا من بعضهم وفي هذه الحالة يعتبر أن الربا كهديّة يريد أحدهم إهداها للأخر ويشكون بإعارة ابن أمي (صوميل) مائة رطل من الفلفل على شرط أن يردّها إليه مائة وعشرين رطلاً. وقال الراي (يهودا) إنه مصرح لليهود أن يعير لمولاده وأهل بيته بالربا ليدفروا حلوانه ويقفروه حتى قدروه

فبستنتج ما ذكر:

● أولاً:

أنه ليس الفرض بما جاء في العبارات السابقة الفوائد القانونية لأنه مذكور فيها «عارة الربا المحرم» على الكل كما ثبت ذلك عن موسى النبي إنما الفرض هو الربا المحرم لأنها تنطبق على حالة استعمال الأنسب الشريعة البسيطة كما حصل ذلك من مسألة الفلفل

● ثانياً:

أن قاعدة عشرين في المائة تزيد عن الفوائد الاعتيادية المسموح بها

● ثالثاً:

يوجد في العبارة المذكورة طريقة نفاق ألا وهي عبارة الهدية لأن موسى النبي حرم الربا ما بين اليهود سواء كان بطريقة ظاهرة أو خفية لأنه حرم الخطيئة من حيث هي ولم تحللها إذا كانت خفية

فن كل ذلك يمكنك أيها القاري. أن تلهم بسهولة طريقة الحاخامات في حفظ وتفسير التوراة.

وتصاري الأمر أنه يؤخذ مما تقدم طريقة لتعلم الأولاد الربا لأنه إذا استعمل الحاخام مع حاكم آخر فائدة غير قانونية كعشرين في المائة بصفة فائدة قانونية فيكون بالأول عند هؤلاء الأولاد ميل غريزي لا استعمال الربا خصوصاً نحو الأجانب.

وبواسطة هذا التعليم ربما زادوا عن عشرين في المائة كما حصل في مدينة (مشتر) أن إنساناً أقرض آخر سبعين ريالاً

وألزم الدين أن يفي له شيئاً بانه ريبيل واشترط عليه أن يدفع له عن هذا البئع الأخير فائدة على حساب ثمانية في المائة. وهذا الأمر لا يتوجب العجب لأن الحاخام (كروتر) يقول إن هذه الطريقة غير قابلة للانتقاد لأن أفكار الناس تختلف الآن في مسائل الفوائد عما كانت قبل.

وقال الحاخام (أباربائيل) إن الشريعة تجوز ارتفاع الفوائد على حسب إرادة المفترض غير أنه استنكر أن هذه المساعدة لا تشمل المسيحيين لأنهم لا يعدون أجانب عند الله ولكن قال الحاخام المذكور بعد ذلك عندما كان وزير المالية في إسبانيا أنه لم يستثن المسيحيين ومن هذا تعلم أيها القاري، أن (أباربائيل) درس قاعدة النفاق درساً متقناً.

وكتب حاخام آخر ما يأتي بذكر إخفاء شيء من أفكاره فقال لقد أصاب غشاً لأننا عندما صرحوا لنا باستعمال الربا ضد المسيحيين وكل ما سبق مطابق لما قاله الحاخام (شواب) الذي أرتد عن الدين اليهودي من أنه إذا احتاج مسيحي لبعض نفعه فعلى اليهودي أن يستعمل معه الربا المرء بعد الأخرى حتى لا يمكنه أن يدفع ما عليه إلا بتنازل عن جميع أمواله فإن تنازل فبـ وبلا طلب حقّه من أمام المحاكم ووضع يده على أملاكه بواسطة.

١٥

■ غير مصرح للملاكين أن يبارك الشعب باليد التي قتل بها شخصاً ولو حصل القتل خطأ أو ندم الكاهن بعد ذلك ولكن قال الحاخام (نصار) إنه يمكنه أن يبارك الشعب بتلك اليد إذا كان المتقول غير يهودي ولو حصل القتل بقصد وسبق إصرار فتنتج من ذلك أن قتل غير اليهودي لا يعد جريمة عندهم بل فعلاً يرضى الله.

رجاء في كتاب (بوليك) أن لحه الأسبين لهم حبر ونظفهم نظف حيوانات غير ناطقة أما اليهود فإنهم تطهروا على طرسبنا. والأجانب تلازمهم النجاسة ثلاث درجة من نسلهم ولذلك أمرنا بإفلاك من كان غير يهودي

وبفسول التلوه أقتل الصالح من غير الإسرائيليين ومحرم على اليهودي أن يتجنس أحداً من باقي الأمم من فلاك أو يخرج من حفرة يقع فيها لأنه بذلك يكون حفظ حياة أحد الوثنيين.

رجاء في صحيفة أخرى إذا وقع أحد الوثنيين في حفرة يلزمه أن تسدّها بحجر وزاد الحاخام (وشي) بأنه يلزم على انظر

الإلزام للده خلاص الوثني المذكور منه وقال موسى بن ميمون: الشفة متنوعة للوثني فإذا رأيت واقعاً في حبر أو مهدداً بحجر فاحرم عليك أن تنقذ منه لأن السبعة الشعوب الذين كانوا في أرض كنعان المراد قتلهم من اليهود لم يقتلوا عن آخرهم بل حرب بعضهم واختلط بياق أسم الأرض ولذلك قال إنه يلزم قتل الأجنبي لأنه من الفضل أن يكون من نسل هؤلاء السبعة الشعوب وعلى اليهودي أن يقتل من تكن من نسله فإذا لم يفعل ذلك يخالف الشرع

هذا ومن ينكر شيئاً من الاعتقادات اليهودية يعتبر أنه كافر ومن تلازمه الفيلسوف (أيفر) ويلزم بغض واحتقار وإهلاكه لأنه جاء في الكتب «كيف لا أبغض يا أمي من يفضك»

إذا قصد يهودي قتل حيوان فقتل شخصاً خطأ أو أراد قتل وثني أو أجنبي فقتل يهودياً فخطيئته مغفورة ملاحظة للقتل على أنه من المعلوم المقرر أن قتل اليهودي من الجرائم التي لا تنفسر أن يكون قتل الأجنبي عندهم من الفضائل حتى إنهم يسامحون القاتل في هذه الحالة

وقال التلمود إنه جائز قتل من ينكر دعوته الله وإذا نظر أحد اليهود كافراً في حفرة نعله ألا يخرجها منها حتى لو وجد سلباً يمكن للكافر أن يخرج بواسطته منها وجب على اليهودي نزعته محتجاً بأنه أخرجه حتى لا يتزل عليه قطيعه وإذا وجد جبراً يجانب الحفرة وجب عليه وضعه عليها ويقول إن أضع هذا الحجر لير عليه قطيعي

وقال التلمود من العدل أن يقتل اليهودي بيده كل كافر لأن من يفسدك دم الكافر يقرب قرباناً لله

وجاء في التلمود أيضاً أن الكفار كما قال الحاخام (الباعذر) هم يسوع المسيح ومن أنبئه وقال الراي (يهوديا) إن هذه اللفظة تنسل الوثنيين على العموم

أما ما جاء من قوله تعالى لا تقتل فقال موسى بن ميمون: أنه تعالى نهى عن قتل شخص من بني إسرائيل

ومن المفروض عندهم قتل كل من خرج عن دينهم وخصوصاً الناصريين لأن قتلهم من الأفعال التي يكاليها الله عليها وإذا لم يتمكن اليهودي من قتلهم ففروض عليه أنه يتسبب في هلاكهم في أي وقت أو على أي وجه كان. وبعدون ذلك من العدالة لأن السط على بني إسرائيل سيدوم مادام واحد من هؤلاء الكفار لذلك جاء

■ أن من يقتل مسيحياً أو أجنبياً أو وثنيا يكافأ بالخلود في الفسردوس والمجلس هناك في الراي الرابعة

أما من قتل يهودياً فكأنه قتل الصلح أجمع ومن تسبب في خلاص يسوي ذكته خلص الدنيا بأسرها ولذلك قال ... يصح عن الأمي إذا حذف على أنه تعالى أو قتل غير إسرائيل أو زنا بامرأة غير يهودية ثم يتوب لكنه لا يصح عنه إذا قتل يهودياً أو زنا بامرأة يهودية صار يهودياً (سبديين ص ١٧)

والذي يرتد عن الدين اليهودي يعامل معاملة الأجنبي غير أنه إذا فعل ذلك لأجل أن يقتلهم فلا خوف عليهم ولا جناح لأنه إذا أمكن اليهودي أن يغتصب أجنبياً ويوهمه أنه غير يهودي فهذا جائز

أما الذين تعمدوا واختلطوا بالنصارى وعبدوا الأصنام مثلهم يعتبرون كأتهم منهم ويلقون في حفرة ولا يشترجون منها

وهذه التعاليم القاسية الصادرة عن النفاق معلومة لدى اليهود الحديدي العهد المدعين للفلسفة وحسب القريب وأفكارهم الحقيقية نظير من وقت لآخر وعكذا فقد مدح اليهود (جراز) (برز) (جرجن) الشهير الذي كان يغتصب الأجانب بالعبادة الإلانية «إنه في الحقيقة انفصل من الأمم اليهودية في الظاهر ولكن مثله كمثل الخراب الذي يستولى على أسلحة رماية العدو لأجل أن يتمكن من التفكك به وإهلاكه»

ووصف المعلم (جراز المذكور) - وهو خسوة في جميع الحاخامات في مدينة (برزلو) - المسيحي بالعداوة وقال إنه يجب إعدامه ومدح الوسائط التي تمكن بها التوصل لهذا الغرض ولو كانت صادرة عن نفاق أو خيانة

هذا وحسب سفك الدم الذي عند الحاخامات مثبت من التاريخ العام لأنه جاء فيه أن ناول خرج لمحاربة المسيحيين وهو لا يقصد إلا القتل والفتك باسم فتكاً ذريعاً ومذكور في رسائل الرسل أن اليهود كانوا يبيجون سكان المدن التي يسكنونها ضد المسيحيين

وقالت اليهود في كتابهم المسمى (سدرحا دوروت) إن الحاخامات تسييرا يرومة في قتل جلة من النصارى ومن الأمور المثبت عليها اتهام الإمبراطور (انطونين لبيو) بيفض المسيحيين ولكن في سنة ١٧٨١ اعترض الصالح (حافظ) على حقيقة الأمر العالي الصادر من هذا الإمبراطور لتفنع المسيحيين على أنه إذا كان ذلك الأمر حقيقةً وأنه صدر لأجل أن يفسد

مع مرة أن واحدة تطلب مستودعا ملائ
بالذهب حتى تسلّم نفسها لمن يعطيها إياه
فحمل الصندوق إليها وعدى سبعة نسلان
حتى وصل لها... ولتضرب صفحا عن باتي
الفتنة لأبنا علة بالأداب
ومن الأمور الذمومة أنه جاء في آخر
القصة أنه لما ترقى هذا الحاخام صرخ أنه من
الساء قائلا: «لحصول الرائي (اليعازر) على
الحياة الأبدية»



الخصية
في العدد القادم

ذكورا كانوا أو إناثا لا غشاب عليه لأن
الأجانب من نسل الحيوانات ولذلك صرح
الحاخام المذكور ليهودية أن تزوج بسبحي
نبرد مع أنها كانت وثيفة له غير شرعية قبل
الزواج فاعتبر العلاقات الأصلية كأنها لم
نكن لأبنا أنه شيء. بتكاح الحيوانات.
جاء في التلمود أن من رأى أنه يجامع
والدته فيزول الحكمة بدليل ما جاء في كتاب
الأختال (٢١٢) إن الحكمة تدعى والدته ومن
يرى أنه جامع خطيئته فهو يحافظ على
الشرعية ومن يرى أنه جامع أخته فن نصيبه
نور العطل ومن يرى أنه جامع امرأة قريبة
فله الحياة الأبدية

نأسف لك أنه إذا كانت تلك هي التسواعد
الأبدية أفلا يتخى الإنسان بعد ذلك أن يرى
تلك الاحلام حقيقة ويترقى من هذه إلى تلك
لأنه إن كانت نتيجة الأحلام والكيفية
المترجمة لما بالك بالحقيقة
وقال الرائي (كروتز) إن التلمود يصرح
للإنسان (بني اليهودي) أن يعلم نفسه
للشهوات إذا لم يكن أن يقاومها ولكنه يلزم
أن يفعل ذلك سرا لعدم الضرر بالديانة.
وذكر في التلمود عن كثير من الحساخات
كالراي (راب ونحمان) أنهم كانوا يتأفون في
المدن التي يدخلونها عما إذا كان يوجد فيها
امرأة تريد أن تسلّم نفسها خم مدة أيام.
وجاء في التلمود أيضا عن الرائي
(اليعازر) أنه تنكح بكل نساء الدنيا وأنه

كانوا من المحبين عند الامبراطور
(تيرون)

■ يظهر لك جليا أيها القاريء أن
القاعدة المعلومة عند اليهود لم تكن
بمجرد خط مكتوب وأنه كلما قدر
اليهود على استعمال ذراعهم في القتل
استعملوها ولم يدعوا في راحة

١٦

■ قال موسى لا تشته امرأة قريبك
فن يزني بامرأة قريبة يستحق
الموت ولكن التلمود لا يعتبر
القريب إلا اليهودي فقط فإنيان
زوجات الأجانب جائز.

واستج من ذلك الحساخ (رضي) أن
اليهودي لا يحظى. إذا تعدى على عرشي
الأجنبي لأن كل عقد نكاح عند الأجانب فاسد
لأن المرأة التي لم تكن من بني إسرائيل
كبينة والعقد لا يوجد في البابا وما شاكلها
وقد أجمع على هذا الرأي الحساخات (بشاي
وليف وجيرسون) فلا يرتكب اليهودي محرما
إذا أن امرأة مسيحية وقال (مبانو) إن
للإهود الحق في أغتصاب النساء غير المؤمنات
أي غير اليهوديات.

وقال الحساخ (نام) الذي كان في الجيل
الثالث عشر بفرنسا إن الزنا بغير اليهود

النصارى من فتك الشعب بسم في بعض
المدن كما ادعى ذلك المزور (ازيب) في
كتابه (٤ ر ٢٦) فإن ذلك لا يثبت ما ذكر
في كتاب (سدرجا دوروت) صحيفة
١٢٧ وهو:

«الحاخام الرائي يسوقا كان محبوبا لدى
الإمبراطور وأطفلة على حبل الناصريين
قائلا له إنهم سبب وجود الأضرحة المعدية
وبناء على ذلك تحصل على الأمر يقتل كل
مؤلا. الناصريين بين الذين كانوا يسكنون
روما في سنة ٣٩١هـ أي ١٥٥ بعد المسيح
وجاء في الكتاب نفسه بعد هذه العبارة أن
الإمبراطور (مارك أوريل) قتل جميع
الناصريين بناء على إيعاز اليهود وقال في
صحيفة ١٢٥ إنه في سنة ٣٩٧هـ أي ٢١٤
بعد المسيح قتل اليهود ٢٠٠.٠٠٠ مسيحي
في روما وكل نصارى قبرص وذكر في
كتاب (سفيوكاسين) المطبوع في مدينة
استرداد سنة ١٧١٧ في الميزة ١٠٨ أنه
في زمن البابا (كلبان) قتل اليهود في
روما وخارجا عنها جملة من النصارى
«كرومال البحر» وأنه بناء على رغبة اليهود
قتل الإمبراطور (ديوكليسيان) جملة من
المسيحيين ومن ضمنهم الباباوات
(كايس ومركليوس) وآخر (كايس)
المذكور وأخته روزا ومن المعلوم أنهم

ذكر باتوفس عبد الفتاح وزير التجارة والتموين يفتتح فرع باتا بالقناطر الخيرية

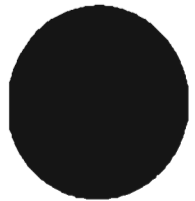
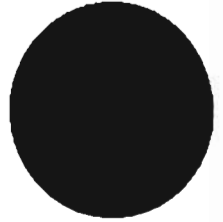
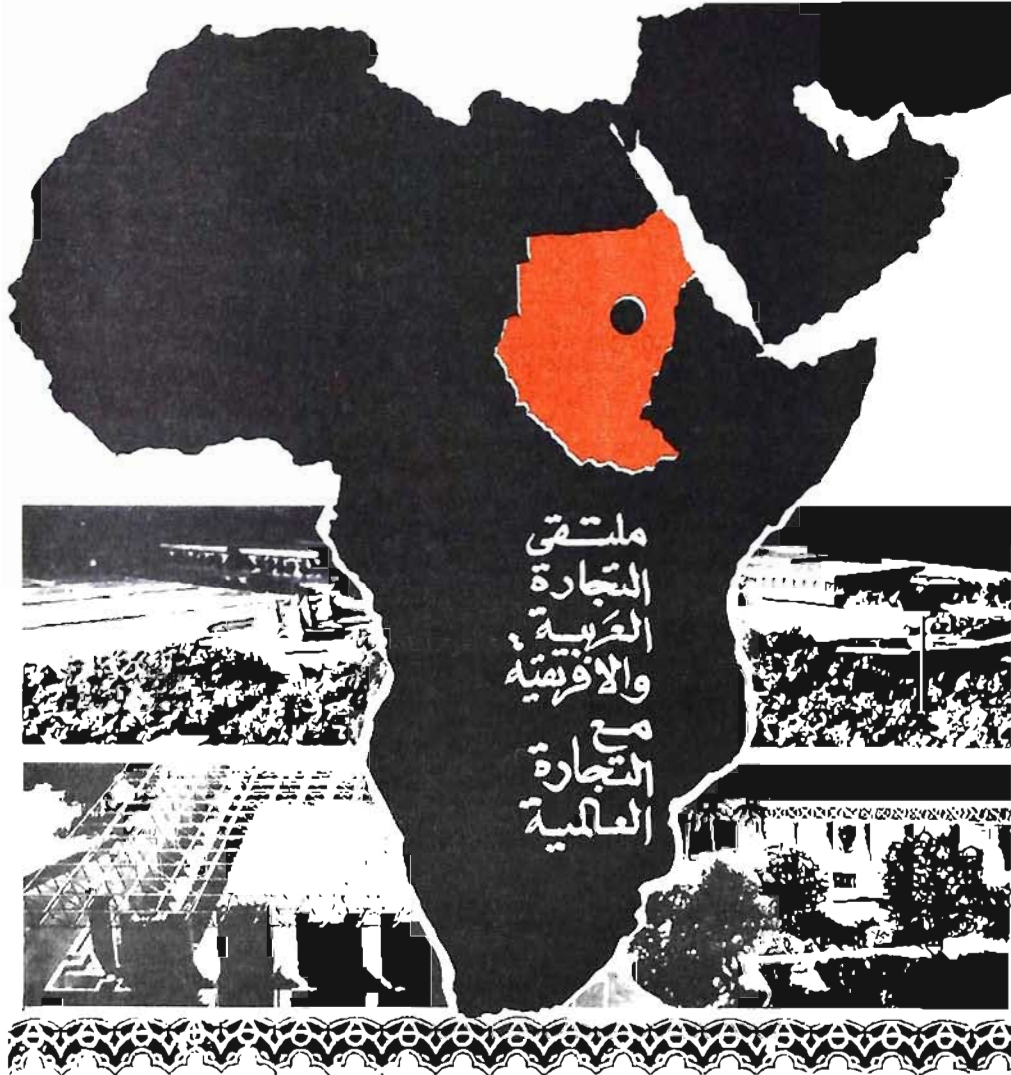


● السيد زكريا توفيق وزير التجارة والتموين والسيد نؤاد محيي الدين
سكرتير حزب مصر العربي الاشتراكي يستمعان لشرح السيد علي زكي رئيس
مجلس إدارة شركة باتا لأحد المنتجات ذات الزايا المتعددة.

قام السيد زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة والتموين
والسيد الدكتور فؤاد محيي الدين وزير الدولة لشئون مجلس
الشعب وسكرتير عام حزب مصر العربي الاشتراكي والسيد محمد
أحمد المنياوي محافظ القليوبية بافتتاح فرع شركة باتا الجديد بمدينة
القناطر الخيرية.

كذلك فإن تعليقات وزير التجارة
والتموين بمعرض أحدث الانتاج بأخص
الأسعار خدمة الجماهير الشعب تنفيذا
لسياسة حزب مصر العربي الاشتراكي
وضعها الشركة موضع التنفيذ.
كما تم تحديد العدد الكبير من فروع
الشركة وبصفة خاصة في القاهرة
والاسكندرية، وجار تطوير القصور
القدية بما يتناسب مع اسم الشركة العربي
وجودة انتاجها.
وهكذا تتطور باتا... وتسير دائما في
المنزلة... هدفها الأول خدمة جماهير شعبنا
العظيم.

● وكان في استقبال السادة الضيوف
السيد علي زكي رئيس مجلس إدارة
الشركة والسيد محمد عادل الجبشي مديرها
التجاري.
وقد أشاد السادة الضيوف بما شاهدوا
من انتاج متطور يتميز بالجودة والنفوق
الرفيع وبما أحدث المعروضات بالدول
الأوربية.
وبناء على توجيهات السيد زكريا
توفيق عبد الفتاح بالانشار بفروع باتا تم
افتتاح ٩ فروع من أول عام ١٩٧٧
وسيمت افتتاح باقي الفروع المجددة لعام
١٩٧٧ وتقدرها ٢٢ فرعاً قبل نهاية العام...
وبذلك تبلغ فروع باتا ١٩٢ فرعاً.



اول معرض دولي يقام بالسودان على اجميل بقعة من العاصمة وعلى مساحة قدرها ١١٣ فدان
تطل على النيل الأزرق . ويحتوى على قاعات للعرض العالمى
والعرض الوطنى ومساحات للعرض المكشوف .
تخترق المعرض أضخم بحيرة صناعية يبلغ حجمها ٥٠٠٠ متر
مكعب . • مطعم عالمى • موبيل لافتامنة الزوار
• حدائق نباتية وأشجار من مختلف بماع القطر وأماكن
للترفيه متعددة .

معرض الخرطوم الدولى

تجسيد للتلاحم الافريقى العزى مع العالم
وركنة هامة من ركائز اقتصادنا المتنامى
من ١٩ الى ٢٧ يـ
اير ١٩٧٨

هيئة المعارض السودانية

س ب . ٢٢٦٦ - تليفون ٧٧٧٠٢ - تليكس : ٤٠٧ - تليفاكس : سودانكبر